للحقيقة وكاقامة الوزن والقافية والسجع به دون الحقيقة **وليس المجاز غالبا**
على اللغات حلافا لابن جني بسكون الياء معرب كبي بمن الكاف والجيم في قوله
انه غالب في كل لغة على الحقيقة اء ما من لفظ الا ويشتمل في الغالب على مجاز نقول مثلا
مثلا رايت زيدا وضربته والمرى والمضروب بعضه وان كان يتالم بالضرب كله
ولا معتمد حيث تستحيل الحقيقة حلافا لابي حنيفة في قوله لولد قبيح
قال بده الدي لا يولد مثله لمثله هذا ابني انه يعتق عليه وان لم ينو العتق الدي
هو لازم للبنوة صونا للكلام عن الالغا والغيناه كصاحبيه اذ لا ضرورة الى
تصحيحه بما ذكرا ما اذا كان مثل العبد يولد لمثل السيد فانه يعتق عليه اتفاقا
اذ لم يكن معروف النسب من غيره وان كان كذلك فاصح الوجهين عندنا كقولهم
انه يعتق عليه مواخذة باللازم وان لم يثبت الملزوم **وهو اء المجاز والنقل خلاف**
الاصل فاذا احتمل اللفظ معناه الحقيقي والمجازي او المنقول عنه والية فالاصل
اء الراجح حمله على الحقيقي لعدم الحاجة فيه الى قرينة او على المنقول عنه استصحابا
للموضوع له اولا مثالهما رايت اليوم اسدا وصليت خلف حيوانا مفترسا ودعوت
بحيرا سلامة منه وتحتمل الرجل الشجاع والصلاة الشرعية **و** المجاز والنقل
اولى من الاشتراك فاذا احتمل لفظ هو حقيقة في معنى ان يكون في احر حقيقة
ومجازا او حقيقة ومنقولا فحمله على المجاز او المنقول اولى من حمله على الحقيقة
المودي الى الاشتراك لان المجاز اغلب من المشترك بالاستقرا ولحمل على الاغلب
اولى والمنقول لا فراد مدلوله قبل النقل وبعده لا يمتنع الحمل به والمشترك
لتعدد مدلوله لا يحمل به الا بقرينة تعين احد معنييه مثلا الا اذا قيل
نحمله عليهما ما لا يمتنع الحمل به اولى من عكسه فالاول كالنكاح حقيقة
في العقد مجاز في الوطي وقيل العكس وقيل مشترك بينهما فهو حقيقة في احدها
محتمل للحقيقة والمجاز في الاخر والثاني كالزكاة حقيقة في النماء الزيادة

محمل

تحتمل فيما خرج من المال لا يكون حقيقة ايضا اء لغوية ومنقولا شرعيا **قيل**
والمجاز والنقل اولى من الاضمار فاذا احتمل الكلام لا يكون فيه مجاز او اضمار او نقل
واضمار فقيل حمله على المجاز او النقل اولى من حمله على الاضمار لكثرة المجاز وعدم
احتياج النقل الى قرينة وقيل الاضمار اولى من المجاز لان قرينته متصلة والاصح انهما
سيان لاحتياج كل منهما الى قرينة وان الاضمار اولى من النقل لسلامته من نسخ
المعنى الاول مثال الاول قوله تعالى لعبده الدي يولد مثله لمثله المشهور النسب من
عين هذا ابني اء عتيق تعبيرا عن اللازم بالملزوم فيعتق وامثل ابني في الشفقة عليه
فلا يعتق وهما عندنا كما تقدم ومثال الثاني قوله تعالى وحرم الوا فعال الخفي الحذف
وهو الزيادة في بيع درهم بدرهمين مثلا فاذا اسقطت صح البيع وارتفع الاثم وقا غيره
نقل الربا شرعا الى العقد فهو فاسد وان اسقطت الزيادة في الصورة المذكورة مثلا
والاثم فيهما باق **والتخصيص اولى منهما** اء من المجاز والنقل فاذا احتمل الكلام لان
يكون فيه تخصيص ومجاز او تخصيص ونقل فحمله على التخصيص اولى اما في الاول فلتيقن
الباقي من العام بعد التخصيص بخلاف المجاز فانه قد لا يتعين بان يتعدد وكا
قرينة تعين واما في الثاني فلسلامة التخصيص من نسخ المعنى بخلاف المنقل مثال
الاول قوله تعالى ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه فقال الحنفي اء مما لم يتلفظ بالتسمية
عند ذبحه وخص منه الناسي لها فخالف بحجة المتعمد لتركها على الاول دون الثاني
ومثال الثاني قوله تعالى واحل الله البيع هو المبادلة مطلقا وخص منه الفاسد لعدم
حله وقيل نقل شرعا الى المستجمع لشروط الصحة وهما قولان للشافعي فمالك في
استحبابا عنه لها محل ويصح على الاول لان الاصل عدم فساده دون الثاني لان الاصل
عدم استجماعه لها وبوجه ما تقدم من اولوية التخصيص على المجاز الاولى من اشتراك
والمساوي للاضمار ان التخصيص اولى من الاشتراك و[illegible] ان الاضمار اولى من

Copyright © King Saud University